مـــازن البلـــداوي*: قـــراءة فـــي بعـــد آخـــر: الثقـــة ومنظومة فهم السوق وإدارة الأعمال في العراق

مقدمة

كنـت قـد استعرضـت فـي المقـال السـابق تحـت عنـوان "منظومـة فهـم السـوق وادارة الأعمـال فـي العـراق"[1] العامـل الأساسـي الأول فـي هـذه المنظومـة وحددتـه باعتبـاره "عقليـة – Mindset" الفـرد العراقـي وكيـف تحولـت وتغيـرت خـلال القـرن الماضـي باعتبـاره الفتـرة الزمنيـة التـي تمـت بهـا بنـاء الدولـة العراقيـة الجديـدة بعـد الحـرب العالميـة الأولـى وخسـارة الدولـة العثمانيـة لأراضـيها التـي تمـددت عليهـا طـوال السـنوات الخمسـمائة السـابقة لتـاريخ 1914 – 1916. وبعيـدا عـن الـدخول فـي التفاصـيل السياسـية المحيطـة بالموضـوع، وهـي كثيـرة لا يسـتهان بهـا حيـث الدولـة الناشـئة الجديـدة بحـدودها السياسـية المرسـومة بموجـب اتفاقيـة سـايكس – بيكـو 1916 التـي تـم بموجبهـا توزيـع الإرث العثمـاني الـى دول ودويـلات جديـدة، كـان الواجـب علـى مواطنيهـا البـدء بتغييـر ولاءهـم كـلٌ حسـب منطقتـه الجغرافيـة الجديـدة وبموجـب الأطـر المفهومـة للانتمـاء والـولاء علـى المسـار الـوطني وتحـت مشـهد "الهويـة الجديـدة" الشـاملة للـولاءات الفئويـة المتعـددة السـابقة ابـان الفتـرة العثمانيـة مـن مثل الولاء العشائري او القبلي او القومي او الديني او الطائفي وهكذا.

وعلـى الـرغم مـن ان موضـوع الـولاءات هـذا يعـد مـن اهـم الأمـور التـي تـتحكم بمسـارات التفكيـر والتحليـل الشخصـي للفـرد، كمـا انهـا تجسـد هـذه المسـارات علـى ارض الواقـع بموجـب التطبيقـات التـي ستفرضـها هـذه المسـارات علـى

[1] مازن فيصل البلداوي، "قراءة اولية في التغييرات المطلوبة في منظومة فهم السوق وادارة الأعمال في العراق،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مازن فيصل البلداوي *: قراءة اولية في التغييرات المطلوبة في منظومة فهم السوق وادارة الأعمال في العراق – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)

صاحبها ومن ثم مدى تأثير هذه المسارات على تشكيل الصورة الوطنية الكبرى التي سترسم الواقع الذي تعيشه تلك الدولة ومجتمعها وتعكس الرؤية المستقبلية التي ترتسم ملامحها من خلال تطبيقات هذه الرؤية ان كان على مستوى اجهزة الدولة او على مستوى تطبيقات المواطن ومديات التفاهم والتعاون بين طرفي المعادلة الوطنية المحصورة بين المواطن والدولة. ان طبيعة العلاقة بين اجهزة الدولة وبين المواطن تتحدد بموجب القوانين والتشريعات التي تتم صياغتها تحت سقف السلطة التشريعية ومن ثم تنتقل الى يد الحكومة لتقوم بتنفيذها على ارض الواقع. وبالنظر الى ان هذا الموضوع يعد واحدا من اهم المواضيع التي يجب طرحها على الدوام وان تأخذ حقها الكامل في التحاور، الا أني ذكرته هنا فقط كي اضع رابطا بسيطا لعلاقة المواطن بالدولة والتي سنطرحها في هذا المقال باعتباره البعد الآخر لمنظومة فهم السوق وادارة الأعمال في العراق.

الهدف

سأقوم هنا بتسليط بعض الضوء على علاقة المواطن مع الدولة او مع التشريعات التي تصدرها الدولة بالتحديد، متمثلة في أكثر الأحيان بمتطلبات سلطتها التنفيذية "الحكومة" من اجل تنفيذ البرامج الاستراتيجية المنشودة. وعلى الرغم من ترامي أطراف هذا الموضوع الا اني سأحاول اختصاره وتركيزه على طبيعة "الثقة" التي يتبادلها المواطن مع الدولة او مع الحكومة بشكل اساسي، لأن هذه الثقة هي التي ستحدد توجهات الولاء، والهوية، والتطبيقات التي سترسم بالتالي ملامح الواقع الاقتصادي الذي يهم الجميع غير انه يقع تحت تأثير عوامل عدة تمارس ضغوطها المتفاوتة وبحسب ظروف بيئة تلك العلاقة ومديات تذبذبها.

ان طبيعة الفهم الحاصل لعلاقة المجتمع مع السلطة والذي يمكن ان نسميه "بالعقل الجمعي" هو نتيجة مركبة متعددة ومتنوعة لدى النسبة الأكبر من الناس في مجتمع ما تجاه السلطة الحاكمة لذلك المجتمع والتي غالبا ما يمكن استنتاجها من خلال:

1. الحرية الفردية وطرق التعبير عن الآراء
2. حرية المعتقد وطرق التعبير عنه وحدود ممارستها
   a. التعدد والتنوع وقبول الرأي الآخر
   b. النهج الفكري وتنوع الآراء وكيفيات التعبير عنه
3. الحقوق الممنوحة للمواطن باعتباره الهدف والوسيلة للنهوض بالواقع المجتمعي
4. طبيعة التشريعات التي تسمو بمرتبة المواطن باعتباره القيمة الأولى في الدولة وكيفيات حمايته في الداخل والخارج
5. ايجابية الوضع الأمني ومستويات الحفاظ على استقراره
6. ايجابية المسار الاقتصادي وآليات الحفاظ على استقراره
7. أخرى

التفصيل

ان النقاط المذكورة اعلاه تشكل اطاراً رئيسياً لملامح "الثقة" بين المواطن وبين الدولة بشكل عام ونستطيع ان نعاير مستويات الثقة تلك من خلال تصرفات المواطن تجاه مؤسسات الدولة من ناحية التعاون معها واحترامها لتطبيق تعليماتها وقراراتها وبالتالي فإن هذه المؤسسات ستأخذ هذا الاحترام والتعاون بمثابة صك إئتمان حقيقي تستطيع من خلاله ان تمضِ قدماً في تحقيق اهدافها المرسومة من اجل هذا المواطن ورفعته.

ومن خلال الصورة الافتراضية اعلاه نستطيع القول بعدم توفر الحد الأدنى اللازم لمنح هذه الثقة المنشودة حيث انها لم تكن موجودة في العراق ولفترة طويلة خلال الحقبة السابقة للحرب العالمية الأولى وخصوصا في القسم الأخير من القرن التاسع عشر الذي عانت فيه الدولة العثمانية من عوامل الضعف على المستوى الاقتصادي والصحي والأمني لرعاياها مما خلق حالة متفاقمة من الرفض الداخلي لدى المواطن تجاه اجهزة الدولة ادى فيما بعد الى ضعف التعاون مع الدولة تجاه الواجبات الأساسية المفروضة عليه

وكان الأمر واضحا وجليا خلال النتائج التي افرزتها الحرب العالمية الأولى.

لقد تم ترحيل صورة "انعدام الثقة" الى الأجيال الجديدة وبات الانفصال الداخلي الذاتي على المستوى الفردي للمواطن بشكل اكبر تجاه الدولة خاصة بعدما قامت الدولة في مناسبات عديدة باستخدام "الإرهاب" ضد مواطنيها لقمع الثورات والانتفاضات "State Terrorism" التي حدثت كرد فعل طبيعي تجاه تردي الظروف المعيشية، ومن ثم تم ترحيل مفهوم "انعدام الثقة" بامتياز الى المرحلة اللاحقة بعد عام 1916 وخصوصا بوجود البريطانيين على رأس السلطة وان لم يتواجدوا على المشهد السياسي بشكل واضح، الا ان هذه الصورة بدأت تأخذ صوراً تنظيميةً متمثلةً بوجود احزاب جديدة ظهرت على ارض الواقع كرد فعل طبيعي لترفع هذه الصورة عاليا وتجعلها العنوان الأسمى في سبيل رفع الضيم عن المواطن.

وعلى الرغم من تذبذب درجة انعدام الثقة هذه لدى الناس وفي مناطق مختلفة من العراق وخاصة في مناطق الأرياف التي كانت ترزح لفترة طويلة تحت نير الاستغلال الاقتصادي متمثلا بشريحة الإقطاع الزراعي الا ان الصورة العامة لدى الشعب بقيت عالقة في الأذهان ومترسخة بالنفوس تجاه الحكومات المتعاقبة والتي تؤشر دائما الى وجود "أزمة ثقة" ما بين المواطن والدولة. والجدير بالذكر ان عوامل عدم الاستقرار السياسي والتغيرات المستمرة فيه كان لها الأثر البالغ على عدم وجود استقرار أمني واقتصادي خاصة بعد عام 2003 بقيت ملامحه شاخصة الى اليوم ونراه واضحا وبارزا في عرقلة تطبيق سياسات التحول الى اقتصاد السوق المفتوح التي تحاول الدولة العراقية تطبيق متطلباته ببطء شديد آخذة بنظر الاعتبار مجموعة من المشاكل على ارض الواقع وأهمها "أزمة الثقة" موضع بحثنا هذا.[2]

[2] **Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq** (International Development in Focus)**,** by World Bank Group Publications, 2020. *World Bank, Breaking out of Fragility, Chap.1, p35*

ولكي لا نظلم المواطن ونعلق على شماعته اسباب فشل هذه الاستراتيجية التحولية، يجب القول بأن الأخطاء التي حصلت في كثير من مرافق الدولة التي ساهمت في اعادة رسم السياسات المفترضة واعادة هيكلة مفاصل الدولة كان لها الأثر البالغ في تعميق اخدود هذه الأزمة خاصة مع وجود "آفة الفساد" التي يعلم بها القاصي والداني والتي تقوم الحكومة بمحاربتها عبر العديد من الأجهزة التابعة لها. غير ان هذه الآفة مازالت موجودة وقوية وتقاوم مكافحتها بكثير من السبل، وهذا لعمري هو السبب الأول الذي يوطد استمرار وجود "أزمة الثقة" هذه لدى المواطن تجاه الدولة او الحكومة ومؤسساتها.

ومن الواضح ان مفهوم الاستثمار الذي يعد واحدا من اهم التوجهات الاقتصادية التي تحاول انتهاجها الدولة العراقية على الصعيد المحلي بالدرجة الأولى هو المتضرر الأول نتيجة هذه الأزمة وخاصة عندما تهدف مؤسسات معينة ورصينة على الصعيد المحلي الى جذب انتباه المواطن العراقي لغرض توظيف اموالة او مدخراته في مؤسسات استثمارية وطنية من مثل "سوق العراق للأوراق المالية" على سبيل المثال لا الحصر (حيث اني اود التطرق اليه بمقال منفصل في القريب العاجل)، وبغض النظر عما يتطلبه الأمر من فهم لطبيعة الاستثمار وآلياته وكيفيات التعامل والتطبيقات الخاصة به، فإن المواطن لا يمكنه منح الثقة لمثل هذه المؤسسات بالسهولة التي يمكن تصورها لأسباب منها:

1. انها مؤسسات حديثة على فهمه المتوارث للحقبة الاشتراكية السابقة
2. انها مؤسسات تمثل الدولة وهنا تتمركز "أزمة الثقة"
3. الجهل بالمتطلبات الأكاديمية والعلمية والخبراتية لهذا الموضوع
4. ضعف التشريعات التي يمكن ان تساهم في تخفيف وطأة أزمة الثقة تلك
5. وجود أزمة ثقة أخرى تجاه شركات القطاع الخاص الناشئة الحديثة في السوق العراقي
6. ضعف الأجهزة الإعلامية في طرح مفهوم الاستثمار المحلي في سوق الأسهم والسندات

7. أخرى

إن ازمة الثقة المركبة الموجودة لدى المواطن العراقي تعد عائقا اساسيا امام انفتاح مساهمته و مشاركته في تنشيط دوران عجلة الاقتصاد العراقي من خلال التعجيل المنضبط لعملية الانتقال الى مرحلة اقتصاد السوق المفتوح حيث تتزامن هذه الثقة وحيثيات تواجدها مع عوامل متعلقة بأمور اخرى منها موضوع العملة وأزمة سعر صرف الدينار العراقي والميزانية الريعية للدولة والترهلات التشغيلية في كثير من المفاصل الحكومية التي من شأنها توسعة الفجوة وتعتيم صورة العلاقة ما بين المواطن والدولة ليبقى الاثنان يعيشان في واديين متباعدين لا يسمع احدهما الآخر. وكما نعلم جميعا مدى التأثير البالغ الذي يؤديه هذا التباعد والذي قد يتمثل في واحد من اهم الصور المالية الاقتصادية حيث مازال الكثير من المواطنين العراقيين لا يحبذون فتح حسابات مصرفية لإيداع اموالهم لأسباب عديدة نذكر منها:

1. الخوف من انهيار هذا البنك او ذاك، حيث حدث هذا مع بعض البنوك ومازال بعضها قائما
2. الخوف من الاستحواذ على الأرصدة بطريقة او أخرى من قبل جهات معينة
3. خرق سرية الحفاظ على بيانات العملاء من قبل المؤسسة المصرفية وتسريب المعلومات الخاصة بالمتعاملين معها
4. أخرى

اعتذر عن الإطالة الا ان الموضوع مهم جدا كما اعتقد ويجب النظر اليه من جوانب عدة بضمنها "النفسية"، لأن الأمر مهم للغاية في اعادة تشكيل صورة الاقتصاد العراقي المنشود حيث يحتاج الى ضرورة تظافر الجهود الخيرة مع بعضها لرفد النوايا الجيدة من اجل الانتقال الآمن الى المراحل القادمة. ■

أتقدم بالشكر الى الأستاذ مصباح كامل على مراجعته ورقتي، ولا يسعني في هذا المقام الا التوجه اليه بخالص التقدير لجهوده المبذولة في دعم حركة البحث والنشر المعرفي في العراق.

(*) استشاري في مجال تطوير الأعمال.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر. 19 تموز 2023

http://iraqieconomists.net/ar/